

نحن المجموعات المنضوية في منصة الحوار السياسي "بيراميد"، نمثّل شريحة كبيرة من الشعب اللبناني المقيم والمنتشر والمغترب، الذي صبر لعقود وهو يثابر ولا يزال يعاند للحصول على حقوقه المضمونة بالدستور اللبناني وبموثيق الأمم المتحدة وشُرعة حقوق الإنسان،

اننا إذ نجد انفسنا أمام مسؤولياتنا الوطنية في هذا الظرف غير المسبوق في تاريخ الجمهورية اللبنانية، وسط أزمات مالية ونقدية وإقتصادية ومعيشية خانقة، نتوقف امام الدعوة الى الحوار في القصر الجمهوري اليوم، ونعتبر هذا الحوار بمثابة اعلان السلطة الحاكمة افلاسها وعجزها عن معالجة الاوضاع الاقتصادية المتردية، انها محاولة جديدة للسلطة لتعويم نفسها، في مخالفة فاضحة للاطر التي ترعى عمل المؤسسات الدستورية، من خلال تكريس بدع خارج الدستور من شأنها أن تلغي دور مجلس النواب لقد أمعننا السلطة كذلك بعزلنا عن العالم وبتوتير وقطع علاقاتنا مع عدد من الدول العربية والأجنبية الصديقة، بعد أن تسببت سياساتها هي والحكومات المتعاقبة التي سبقتها ب

-تدهور الإقتصاد اللبناني
-قدان الثقة بادارة الدولة وسياساتها الاقتصادية

وعلى سبيل الذكر وليس الحصر، نتج عن هذه السياسات الحكومية

حماية أعمال تهريب البضائع والمواد المدعومة من اموال المواطنين، عبر المعابر الحدودية (شرعية وغير شرعية النخبط بأرقام متناقضة مما ساهم بتعقيد جولات المفاوضات مع صندوق النقد الدولي

تبيد ودائع المواطنين
إرتفاع حاد في مؤشرات البطالة
تفلت سعر صرف العملة الوطنية وإنهيار قوتها الشرائية
إفقال آلاف المؤسسات والمصانع والشركات

ان هذا الواقع المأساوي، ما هو الا نتيجة فشل وفساد السلطة، الذي تجسد مؤخرا بسلسلة من المخالفات القانونية ومنها

-التعيينات المخالفة للقانون
-التوظيف الانتخابي
-عرقلة التشكيلات القضائية
-صفقات المشتقات النفطية
-صفقات تنفيذ المشاريع المشبوهة ومنها إستملاكات الأراضي في سلعانا وبسري وغيرها
-مشاريع السدود المائية التي من شأنها هدر المليارات من الدولارات من خزينة الدولة

ولم تكف السلطة بذلك، اذ عندما خرج المواطنون يطالبون بالمعالجات الجدية والمسؤولة، حوّلت الدولة الى دولة بوليسية تلاحق اجهزتها ناشطي الفكر والرأي والمتظاهرين السلميين ... تفبرك لهم الملفات ... تتهمهم بالعمالة وتهدهم بالإبذاء أو القتل.

امام هذا الواقع، يشعر المواطن اللبناني بانعدام الثقة بدولته، واقتناعه ان السلطة الحالية اصبحت عائقاً اساسياً امام اي حل لمشاكله الكثيرة والكبيرة. بل ان السلطة الحالية اصبحت تفاقم هذه المشاكل عوضا عن حلها لقد فقد المواطن الامل بمستقبله وشعر بانسداد الافق، ما يندر بحصول موجة هجرة غير مسبوقة

إلى أين؟

ان فشل السلطة الحالية الذريع والمتفاقم، في وضع خطة انقاذية وتطبيق الدستور وتنفيذ القوانين وبسط سيادة الدولة وإعلاء مصلحة لبنان العليا... يستدعي بما لا يترك مجالاً للشك حلاً جذرياً لاعادة تشكيل السلطة، من خلال ما يلي

-استقالة الحكومة فوراً
-تشكيل حكومة أخصائيين مستقلين، نزيهين، كفؤين... وبصلاحيات إستثنائية
-حل المجلس النيابي مباشرة وإجراء انتخابات نيابية مبكرة

تنحي رئيس الجمهورية وانتخاب رئيس جديد يؤمن بالدستور ايماناً فعلياً ويحترم قسمه ويسهر على تطبيقه تطبيقاً كاملاً غير مجتزأ
-اعادة تشكيل السلطة القضائية بعيداً عن المحاصصة ودرءاً للفساد

على ان يتم ذلك من خلال الدعوة لعقد مؤتمر دولي طارئ، برعاية الجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة، وبمشاركة مجموعة أصدقاء لبنان، تشارك فيه المجموعات اللبنانية الوطنية في الداخل وفي الاغتراب، للعمل على انبثاق شرعية لبنانية جديدة، وفق الآلية اعلاه، قادرة على بناء دولة عصرية تليق بالشعب اللبناني وتلبي طموحاته وتطلعاته

ان اي حكومة جديدة تنبثق من عملية تجديد الشرعية، مطلوب منها

تطبيق الدستور تطبيقاً كاملاً دون أي اجتزاء واحترام مبدأ فصل السلطات، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية لا سيما لمحاربة الفساد ومحاسبة المرتكبين

تكليف القوى الامنية الشرعية وحدها، بسط سلطة الدولة كاملةً على كل أراضيها وحماية حدودها والدفاع عن سيادة الوطن بوجه اعتداءات العدو الاسرائيلي او غيرها من الاعتداءات

.حصر قرار الحرب والسلم بيد مجلس الوزراء دون سواه عملاً بأحكام المادة ٦٥ من الدستور

.ممارسة مجلس الوزراء مجتمعاً صلاحياته التنفيذية كاملة دون إملاءات أو خطوط حمراء من اية سلطة رديفة أو بديلة

.الحرص على ان تعمل وزارة الخارجية، وفق توجيهات وسياسات مجلس الوزراء، بشفاافية ووضوح دون استنسابية

.احترام حرية الرأي والتعبير الذي يكفلها الدستور وتحميها القوانين اللبنانية والمواثيق الدولية...الموقعة من قبل الدولة اللبنانية

احترام ميثاق جامعة الدول العربية والعمل لعودة العلاقات مع الدول العربية لما لها من صداقات تاريخية مع لبنان ولما للاقتصاد اللبناني من علاقة عضوية معها

احترام مواثيق الأمم المتحدة... وقرارات مجلس الأمن الدولي كافة... لما تمثله الشرعية الدولية من غطاء لأمن وسلامة لبنان وشعبه والتي من دونها لا يمكن للجمهورية اللبنانية الحفاظ على موقعها بين الامم

تحديد لبنان وعدم الانجرار وراء سياسات المحاور الإقليمية والدولية واعتماد سياسة الانفتاح على الشرق والغرب وحفظ العلاقات مع الدول الداعمة تاريخياً للبنان مما يجعل من لبنان منصة للتعاون والتبادل التجاري والاقتصادي والمالي والثقافي والحضاري

الاسراع بالتفاوض الجدي والعلمي مع صندوق النقد وغيره من الجهات المعنية، للخروج من الازمة النقدية والاقتصادية وفق خطة مستدامة، تعيد الحياة الى العجلة الاقتصادية

ايلاء الشؤون المعيشية والاجتماعية الاولوية القسوى من خلال العمل على تخفيض مستويات الفقر والبطالة وضمان الطبابة والتعليم

العمل بسرعة لضمان عودة النازحين الأمانة الى بلادهم

تطهير الادارة من المحسوبيات والتوظيفات الانتخابية

نحن بنات و ابناء هذه الأرض وهي لنا ولاولادنا من بعدنا، وهذه جمهوريتنا ودولتنا ودستورنا . اما انتم // فلستم الا سلطة اقنعة فاشلة متورطة ومارقة وقد انتهت صلاحيتها

ونحن بنات و ابناء هذا الوطن العظيم نشدد على وجوب الإبقاء على سلمية التحركات ونعلن

متابعة وتصعيد التحركات الثورية حتى إسقاط سلطات الفساد // وتحقيق كل مطالب ثورة 17 تشرين
الدعوة لأوسع مشاركة من قبل كل المجموعات الثورية ومن المواطنين المستقلين في كل التحركات المقبلة

عشتم وعاش لبنان